

الرئيس اليمني يشكّل حكومة جديدة(*)

مؤسسة ستراتفور(**)

مقدمة

تُظهر تركيبة حكومة المصالحة التكنوقراطية الجديدة في اليمن استراتيجية الرئيس عبد ربّه منصور هادي في حكم البلاد، إذ يسعى الرئيس اليمني من خلال تشكيلة حكومته الجديدة إلى الإيقاع بين خصومه بتحقيق أمرين: عدم تبلور مركز قوي واحد يمثّل القوة السياسية أو العسكرية المهيمنة على البلاد، وإيجاد مصلحة لكل طرف في المحافظة على قدر معيّن من الاستقرار الداخلي. ومن شأن هذه الاستراتيجية التي شكّلت الركن الأساسي لبقاء النظام السابق، زيادة القيود التي تشلّ قدرة الحكومة المركزية على بسط سلطتها على المناطق الداخلية، وإقرار الإصلاح السياسي المطلوب بشدة. لكنها ستضمن كذلك بقاء النظام وعدم غرق البلاد في حرب أهلية شاملة، ولو في الوقت الحاضر.

إن لدى السعوديين، الذين يمثّلون بالبداية أهم الجهات الخارجية الفاعلة في اليمن، مصلحة قوية في المحافظة على توازن القوى المعقّد هذا لتلافي فقدان شامل للسلطة المركزية في صنعاء يُفضي إلى عنف أو إلى توتر طائفي يمكنه التسرّب عبر الحدود الجنوبية الغربية للعربية السعودية. كما ينتظر الحكومة اليمنية الجديدة جملةً من التحدّيات الخطيرة في سياق سعي الجهات الإقليمية الفاعلة في البلاد إلى دفع صنعاء إلى تقديم تنازلات سياسية، سواء في اختيار أعضاء الوزارة أو في عملية صياغة دستور جديد بالغة الصعوبة. وبرغم هذه الضغوط، ستؤدّي محاولات الرئيس اليمني الموازنة بين المصالح المتضاربة في البلاد إلى تفادي انحلال الجمهورية اليمنية في المستقبل المنظور، وإن كانت المنافسة الإقليمية الخفية ستبقى محتدمة.

(*) في الأصل نُشرَ هذا التقرير باللغة الإنكليزية عن معهد ستراتفور بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بعنوان: «Yemen's President Forms a New Government», Stratfor, <<http://www.stratfor.com/sam/ple/analysis/yemens-president-forms-new-government>>.

وقد ارتأت مجلة المستقبل العربي ترجمته لأهمية الموضوع.

(**) مؤسسة أمريكية متخصصة في تحليل الشؤون الدولية (التنبؤ، التبصر والاستخبارات العالمية هو الشعار الثابت على إصداراتها). برز دورها في السنوات الأخيرة كمصدر للمعلومات والتحليلات الاستخبارية والاستراتيجية.

أولاً: تحليل الوضع في اليمن

أعلنت مصادر إعلامية يمنية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر قائمة أولية بأسماء المرشحين لنيل مناصب وزارية في الحكومة اليمنية الجديدة، وهي ثمرة مداولات جرت خلف الكواليس بين الرئيس اليمني ورئيس الوزراء خالد بنحاح على مستوى رسمي. ضمت القائمة أفراداً من مختلف شرائح الطيف السياسي المتنوع في البلاد. وبعد ذلك بيومين، ترأس الرئيس اليمني حفل أداء حكومة المصالحة الوطنية الثانية اليمين الدستورية، والذي مثل نهاية نظام سياسي كافح لإدارة مراكز القوى الإقليمية في اليمن منذ سقوط الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في مطلع عام ٢٠١٢. وعلى الضد من حكومة المصالحة الوطنية السابقة التي تشكلت بمبادرة أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وساندها مجلس التعاون الخليجي الذي سعى إلى توزيع السلطة بالتساوي على الحزب الحاكم السابق وائتلاف معارض جامع، تبرز الوزارة اليمنية الجديدة حركة محلية استجمعت شجاعته وقويت المنافسة في ما بينها.

وقد سرّبت وسائل الإعلام اليمنية في الأسابيع التي سبقت تشكيل الحكومة أخباراً مفادها أن نظام محاصصة حزبية مقررة سلفاً سيحكم توزيع المقاعد الوزارية الستة والثلاثين في الحكومة الجديدة. وسرعان ما اشتدت التوترات عقب هذه الشائعات، ولا سيما في أوساط الأحزاب التي تخشى هيمنة الحوثيين وأنصار الرئيس المخلوع على الحكومة الجديدة. وبدافع الإحباط من التلکؤ المستمر في أوساط الدائرة المقربة من الرئيس اليمني، أعطى زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي صنعاء إنذاراً نهائياً في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بوجود إعلان تشكيلة الحكومة الجديدة في غضون عشرة أيام (يحتل المسلحون الحوثيون في الوقت الحالي معظم المناطق الواقعة في شمال اليمن ووسطه، ويظهر أن حملته العسكرية السريعة تلقت دعماً مباشراً من الأولوية العسكرية الموالية للرئيس السابق). وعقب توسّط جمال بن عمر، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، أمكن التوصل إلى اتفاق بعد يومين ذكر أن جميع الجهات السياسية في البلاد وقّعت، وهو يقترح عملية مختلفة تماماً لاختيار الوزراء، وهذا ما بدّد مخاوف الكثيرين في الوقت الحالي. وقد أجاز الاتفاق للرئيس اليمني ورئيس وزرائه تسمية مرشحين لحكومة كفاءات شرط اختيار أعضائها من الناحية النظرية بحسب كفاءتهم وجدارتهم، وليس انتمائهم الحزبي.

تُظهر قائمة الوزراء الجديدة أن اختيارات كل من الرئيس اليمني عبد ربه، ورئيس حكومته بنحاح، خضعت لميزان دقيق. ووّزع الرئيسان المناصب على مراكز القوى التقليدية، مثل المؤتمر الشعبي العام، وحزب الإصلاح، وكذلك على جهات محلية قوية شوكتها حديثاً، مثل الجراك الجنوبي والحوثيين. كما احتفظ بعدد من المناصب لمجموعة مشرّمة من أحزاب اشتراكية وناصرية وسلفية. وإضافة إلى ذلك، أسند ١٨ منصباً إلى أفراد صُنّفوا بأنهم مستقلّون، فيما لم تضمّ تشكيلة الوزراء الست والثلاثين غير سبعة وزراء سابقين. وأخيراً، يتحدر نحو ٤٠ في المئة من الوزراء الجدد من الجنوب. ومع أن الحكومة التي شكّلت بعناية ستثير بالتأكيد خلافات ومنافسات محتومة في عملية إعادة هيكلة بهذا الحجم، فهي تتضمن هامشاً للمساومة أيضاً.

ثانياً: منع علي عبد الله صالح من العودة

تمثل التشكيلة الوزارية الجديدة فرصة للرئيس عبد ربّه ولدائرتة الضيقة لإضعاف نفوذ علي عبد الله صالح المتعاضم، وهو الخصم القديم للرئيس اليمني في المؤتمر الشعبي العام. وقد أقرّت مصادر ستراتفور في المنطقة بمشاركة علي عبد الله صالح من وراء الكواليس في دعم التمدد العسكري الحوثي، وإن لم يتأكد ذلك رسمياً. والمرجح أن تكون مساعدته محاولة لتمهيد الطريق لعودته السياسية، وتقويض شرعية الرئيس عبد ربّه. وكان الهدف من إعادة توزيع المناصب الوزارية الأساسية، ولا سيّما الوزارات الأمنية، ولو جزئياً، تحجيم نفوذ الرئيس السابق في الحكومة المستقبلية، والحدّ من تدخّله في الوضع الأمني المستجّد في اليمن.

وقد كان أهم تغيير ناجم عن إعادة توزيع الحقائق قرار الرئيس عبد ربّه إزاحة اللواء الركن محمد ناصر أحمد، وهو حليف مخلص للرئيس السابق في المؤتمر الشعبي العام، ولّي وزارة الدفاع منذ عام ٢٠٠٦، ويشتهر بإصداره أوامر مباشرة لقادة الألوية التابعة له بالوقوف جانباً في مناسبات عديدة، بل وبمساعدة الحوثيين في تقدّمهم لاحتلال المراكز السكانية في شمالي اليمن. وقد عيّن الرئيس مكانه اللواء الركن محمود أحمد سالم الصبيحي، أكثر ضباطه المؤتمنين، وهو جنوبي مثله، ويحظى بشعبية لدى الناس. لقي اللواء الصبيحي استحساناً كبيراً لقيادته الهجوم العسكري الجاري في الجنوب على تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وعلى جماعة أنصار الشريعة.

كما سارع الرئيس عبد ربّه أيضاً (وإن لم يخل الأمر من مقاومة) إلى إسناد منصب رئيس الاستخبارات اليمنية التابعة لجهاز الأمن السياسي إلى شقيقه ناصر منصور هادي، وهو منصب شغله سابقاً أحد الموالين للرئيس السابق. وإضافة إلى ذلك، عيّن الرئيس عبد الله محمد الصايدي، مبعوث اليمن الدائم السابق لدى الأمم المتحدة، وزيراً للخارجية، وهو يشتهر بأرائه القوية المعارضة للرئيس السابق. وأخيراً، أبقى الرئيس حلفاءه في وزارتي الزراعة والمالية، وهما كيانات رئيسيان في دولة تعيش ضائقة اقتصادية شديدة، علماً بأن الزراعة هي مصدر الدخل الوحيد لشريحة كبيرة من السكّان.

ومع ذلك، يعي الرئيس عبد ربّه مخاطر التهميش الكامل لخصم قويّ مثل علي عبد الله صالح، وخصوصاً أنه لا يزال يتمتّع بنفوذ واسع داخل الجهاز الأمني. لهذا السبب، أمر بترقية جلال علي رويشان، وهو لواء ركن على صلة وثيقة بأسرة صالح، وإسناد وزارة الدفاع إليه. وعيّن أيضاً أنصاراً للرئيس السابق في وزارة السياحة، والخدمة المدنية، ومجلس الشورى، ووزارة المياه والبيئة، ولهذه الأخيرة أهمية، نظراً إلى التقلّص السريع لموارد المياه في اليمن. كما عيّن أعضاء آخرون منتّمون إلى المؤتمر الشعبي العام في مناصب وزارية، لكن لا يُعرف إن كانوا أكثر ولائاً للرئيس عبد ربّه أم للرئيس السابق علي عبد الله صالح.

وعلى الرغم من هذه التنازلات، وجّه الرئيس السابق انتقادات لاذعة إلى التسميات الوزارية الجديدة. ودعت كتلته السياسية داخل المؤتمر الشعبي العام جميع الأفراد المنتسبين إلى ترك

المناصب التي أُسندت إليهم، مجادلين بأن الرئيس عبد ربّه لم يتشاور مع قيادة المؤتمر قبل توزيع الحصص الوزارية. بيد أنه لم يرفض سوى اثنين من حلفاء الرئيس السابق منصبيهما إلى الآن. ولا يُعرف إن كان سينضمّ المزيد إلى حملة المقاطعة التي دعا إليها صالح، أو ما إذا كان المنسحبان سيعودان إلى الحكومة في نهاية المطاف.

وقد اصل الرئيس السابق تهجمات السياسية على الرئيس عبد ربّه. واستغلّ سلطته التنفيذية، كونه رئيس المؤتمر الشعبي العام، وأقال عبد ربّه من منصب نائب الرئيس، وهو منصب رمزي إلى حدّ بعيد، بعد يوم من إعلان الوزارة، متّهماً إياه بالاضطلاع بدور رئيسي في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة أخيراً على صالح، وعلى اثنين من قادة الحوثيين. وجمع الرئيس السابق آلافاً من مناصريه في صنعاء في اليوم نفسه للاحتجاج على العقوبات المفروضة، فيما هاجم بالفم الملآن قيادة عبد ربّه وحكومته المقترحة. وفي الأوس القريب، كرّر أنصار صالح في المؤتمر الشعبي العام التهديد برفض منح الحكومة الجديدة الثقة حين مثولها ضمن مهلة مدتها ٣٠ يوماً أمام البرلمان الذي يسيطر الحزب على أغلب مقاعده.

وتعتبر عودة صالح إلى المشهد السياسي اليمني حقيقة لا يمكن إنكارها، ويمكن لمستوى مشاركته تحديد مدّة بقاء الحكومة الجديدة. وسيستغلّ إمكاناته في حشد مظاهرات ضخمة في صنعاء وامتلاكه أغلبية برلمانية، في الضغط على الرئيس لكي يُعيد بعض المناصب السياسية إلى سيطرته. وسيجد الرئيس المقاومة أمراً بالغ الصعوبة، ولا سيما بالنظر إلى أهمية تأمين الموافقة البرلمانية على وزارته، وسيُضطرّ على الأرجح إلى التراجع عن بعض تعييناته الأكثر إثارة للجدل أو منح الدائرة المقرّبة من صالح وزارات مهمّة أخرى. لكن يُستبعد أن يفوّت صالح فرصة ثانية للعودة إلى موقع صاحب قوة سياسية، وهي فرصة تُعزى بدرجة كبيرة إلى عودة بروز الحوثيين، ولذلك سيكون أكثر استعداداً للمساومة آخر الأمر.

ثالثاً: الرئيس اليمني يباشر اتصالاته

برز الحوثيون في عملية إعادة الهيكلة السياسية، وقد نالوا مناصب ثانوية نسبياً، برغم نجاحهم العسكري الأخير. ويبقى تمثيلهم الدقيق في الحكومة الجديدة مبهماً، مع أن ولاءات عدد من الوزراء المستقلين الشماليين، وانتماءاتهم بالتالي، غير مؤكدة إلى الآن. لكن يظهر أن الحوثيين قانعون بالتمتّع بحضور رسمي متدنّ في الوزارة الجديدة. ومع رواج شائعات في الأسابيع القليلة الماضية تزعم منح الحوثيين ست وزارات على الأكثر، أهمّها وزارة النفط والمعادن، دحض عدد من المتحدثين باسمهم هذه التقارير، معلّنين أن الثورة الزيدية «تهدف إلى إسقاط الحكومة الفاسدة، وليس استبدالها». وأكّد زعيم الحوثيين لمؤيديه أن الحركة «لن تشارك في الحكومة».

يركّز عبد الملك [زعيم الحوثيين] على تصوير حركته بأنها جهة سياسية وأمنية شرعية، ويرفض الأفكار التي تقول إن الحوثيين غزاة يسعون إلى السيطرة على أجهزة الدولة. وكما

ذكرت ستراتفور من قبل، فإن الحوثيين مترددون في إظهار أنفسهم بأنهم الوجه الشعبي للحكومة السائدة، وذلك عائد، من بعض النواحي، إلى رغبتهم في المحافظة على الصورة الشعبية، وعلى تجنب اللوم، بسبب ضعف الأداء الحكومي في مرحلة انتقال سياسي فوضوية لا محالة. وبإدعائهم أنهم حماة الثورة، سيستغلون قدراتهم الأمنية، والتهديد بزيادة توسعهم العسكري، عوضاً من التمتع بأي حضور سياسي رسمي، لتحقيق أهدافهم السياسية النهائية في الوقت الحالي على الأقل.

رفض الحوثيون التشكيلة الحكومية الجديدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وهددوا بمقاطعتها هم أيضاً. وأفصح متحدث حوثي عن مخاوف مشابهة لمخاوف كتلة علي عبد الله صالح، مجادلاً بأن الرئيس عبد ربه عيّن شخصيات مثيرة للجدل (ذكر أن قيادة الحوثيين رفضت بعضها في مفاوضات سابقة) من غير استشارة المجتمع السياسي العريض. لكن على الضد من رفض صالح الفوري للحكومة، جملة وتفصيلاً، حصر الحوثيون انتقادهم، رافضين تعيين بضعة أفراد، وخصوصاً الذين خدموا في حكومات سابقة. ويظهر أن الحوثيين تواقون على الخصوص إلى استبدال وزير الكهرباء والطاقة ووزير التعليم الفني والتدريب المهني، وكلاهما شغل منصبه عدة مرات في الحكومة، وينتمي إلى الخصوم الشماليين الرئيسيين للزيديين، أي حزب الإصلاح المرتبط بحركة الإخوان المسلمين.

لم تكد تمضي أيام قليلة على إعلان الحكومة الجديدة حتى استولى المسلحون الحوثيون عنوة على قاعدة تدريب عسكرية في محافظة مأرب الغنية بالنفط، واشتبكوا مع الحراس الأمنيين في مطار صنعاء الدولي. وقد أريد من توقيت الحادثتين، على الأرجح، توجيه رسالة علنية قوية إلى الرئيس اليمني. ويمكن توقع مناورات عسكرية من هذا النوع، إلى جانب الحملات الأمنية المتواصلة في المحافظات اليمنية المركزية، مثل البيضاء وإب، طالما أن الرئيس يقاوم مطالب الحوثيين. لكن خطاب الحوثيين العلني وأعمالهم العسكرية الاستفزازية لم تمنع من إظهار التزامهم بالعمل مع الحكومة الجديدة، طالما أنها لا تعادي مصالحهم، وطالما بقي حزب الإصلاح مهمشاً سياسياً. وفي الواقع، لم تمنع التحفظات التي أعلنها صالح الصمد، المستشار الحوثي المعين حديثاً لدى الرئيس، على بعض الاختيارات في التشكيلة الحكومية، من منحه تأييده الكامل للحكومة التي شكّلت حديثاً في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. فالحوثيون راضون عن عدم تمتّعهم بحضور بارز في الوزارة الجديدة مع أنهم سيسعون على الأرجح إلى الحصول على منصب مساعد وزير في أكثر من وزارة، ليضمنوا امتلاك قدر من النفوذ في شؤون الدولة، وسيواصلون الاستفادة من قدراتهم العسكرية للتأكد من تحقيق مصالح الطائفة الزيدية الشمالية.

إن حزب الإصلاح، الذي عانى الأمرين في مواجهة التمرد في شمالي اليمن على صعيد الموارد والأراضي والدعم الشعبي، مهياً للاضطلاع بدور مهم أيضاً في الحكومة القادمة. ومع أن قيادة هذه الحزب هدّت بادئ الأمر بالانسحاب من أي حكومة تُخلّ بالتركيبة السياسية التي تلت حقبة الرئيس السابق، يظهر أن صمتها الإعلامي النسبي في الأسابيع القليلة الفائتة مؤشر على أن قادة الحزب قبلوا على مضض بنصيبهم المتقلص. ومع ذلك، أمّن الحزب، واحتفظ

بمناصب مؤثرة كثيرة، منها وزارات الكهرباء والتعليم الفني والصناعة والتجارة. والراجح أن الحزب يرى في إشراكه في الحكومة الجديدة وسيلة نافعة للمحافظة على بعض نفوذه السابق، وربما استعادة هيبة مفقودة، والانتفاع من شبكات الرعاية والهبات الحكومية. وفي الحد الأدنى، سيحصل الحزب من ضمّه إلى الحكومة على فسحة هو في أمس الحاجة إليها لرصّ صفوفه والردّ بالطرائق السياسية على التغلغل الحوثي في سياسات الدولة.

وربما يكون تواصل الرئيس عبد ربّه مع الجنوبيين الناحية الأكثر إثارة للاهتمام في اختيار التشكيلة الوزارية الجديدة، وهو ما تُبرزه حقيقة أن نحو ٤٠ بالمئة من الوزراء المعيّنين حديثاً يتحدرون من مناطق في جنوبي اليمن. وإذا بقيت التشكيلة الوزارية على حالها، سيسيّر القادة السياسيون الجنوبيون على وزارات كثيرة يرتبط العديد منها بالتنمية والقانون، وهذا تنازل حاسم للجنوبيين الذين طالما اشتكوا من غياب البنية الأساسية للدولة، ومن اضطهاد النظام القضائي لهم. حتى أن الرئيس عبد ربّه عين خالد عمر باجنيّد وزيراً للعدل، وكان في أثناء شغله منصب المدعي العام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) قد أصدر حكماً غيابياً بالإعدام بحقّ عبد ربّه في عام ١٩٨٧ بتهمة الخيانة. واحتفظ الجنوبيون أيضاً بوزارة النفط والمعادن، وهي وزارة مهمّة بقيت في عهدهم طوال عدد من التعديلات الحكومية، وهي تظلّ حيوية بسبب المظالم القديمة التي يشكي منها الجنوبيون لعدم حصولهم على عائدات النفط الحكومية. لكن تجدر الإشارة إلى أن أي صلات بين هذه الشخصيات الجنوبية والحراك الجنوبي الأكثر تطرّفًا تبقى غير واضحة، ويُستبعد أن تكون قوية. ويعمل أغلب هؤلاء الجنوبيين كمستقلين، وليس فيهم زعيم انفصالي بارز. ومع ذلك، يهّمنا أن نشير إلى أن الحكومة تسعى إلى التواصل مع المسؤولين الجنوبيين، وخصوصاً أن الناشطين في الحراك الجنوبي زادوا وتيرة مظاهراتهم المطالبة بالانفصال والاستقلال، وكثّفوها في مدن مثل عدن.

رابعاً: مصلحة العربية السعودية في السياسة اليمنية

تراقب الرياض الصراع المتأزّم على امتداد حدودها الجنوبية الغربية بقلق متزايد. وقد ثارت ثائرة المسؤولين السعوديين لصعود ميليشيا شيعية قوية أُشيع أن إيران تسلّحها وتموّلها، وللتآكل السريع لقدرة صنعاء على ممارسة الحكم، ولتصاعد وتيرة نشاط تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ولا سيّما أن المنطقة المحيطة تواجه تعاضماً خطراً يتمثل بتوسّع تنظيم الدولة في العراق والشام. غير أن الرياض ستنتظر بإيجابية إلى تشكيل حكومة مصالحة جديدة تمنع اليمن من الغرق في حرب أهلية محتملة خارجة عن السيطرة، مهما أسهمت طبيعته التشكيلة في إضعافها. وذلك يعتمد، من وجهة نظر سعودية، على أن تعامل الدولة اليمنية مع اشتداد المنافسة السياسية أمر يمكن تحمّله، بل إنه أفضل كثيراً من خطر انتقال عدم استقرار عبر الحدود السعودية إذا استمرّ تصاعد العنف. كما أن خفض التوتر السياسي والأمني الحالي، سيسمح للجيش اليمني المبعثر والمحبط بإعادة رصّ صفوفه، ومواجهة الجهاديين المحليين بفاعلية أكبر منعاً لتمدّد التمرد الإسلامي شمالاً، بل ستسّخ لليمن فرص أكبر لتحقيق هذا الهدف

إذا دمج الحوثيون مقاتليهم المدربين جيداً في الجهاز الأمني للدولة، وهو الأمر الذي طالبوا به مؤخراً. ومن غير المفاجئ، إذاً، ترحيب السعوديين بإعلان الحكومة اليمنية بمنحهم الحكومة الوليدة تأييدهم.

ولطالما آثرت الرياض على الصعيد الجيوسياسي إبقاء جاراها الجنوبي الغربي مقسماً، كون الشعب اليمني يلي الشعب السعودي في العدد في شبه الجزيرة العربية، بل إن هذا الفرق في العدد لا يكاد يُذكر. لذلك نظرت الرياض على مرّ التاريخ إلى صنعاء على أنها تهديد محتمل، واعتمدت على نحو تقليدي استراتيجية بناء علاقات قبلية متنافسة في اليمن، والإيقاع بين الفصائل المتنافسة إذا لزم الأمر لإبقاء صنعاء منشغلة بالفوضى المحلية. كما أن اليمن الضعيف والمشرذم معتمد بالدهاءة على جاره الشمالي الأقوى والأغنى كثيراً، وهذا يمنح الرياض نفوذاً كبيراً لدى صنّاع القرار في صنعاء. ومع ذلك، هناك حدود لتشجيع الرياض على هذه الانقسامات من دون المخاطر بزعزعة الاستقرار هناك على نحو خطر. ولذلك ستلعب أوراقها بتأنٍ، فيما تتواصل العملية السياسية الراهنة. ومع أن السعودية خسرت بلا شك قدراً كبيراً من نفوذها وشبكات الرعاية التي تتمتع بها في اليمن منذ سقوط علي عبد الله صالح (مأزق أكدته مراراً مصادرُ ستراتفور في المنطقة)، لا تزال صاحبة أقوى نفوذ هناك من بين سائر الجهات الخارجية، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى المساعدة المالية التي قدّمتها لصنعاء المفتقرة إلى المال، إضافة إلى تمويل القوى القبلية والسياسية المتلهّفة إلى التقرب من راعٍ ثري. وستستغلّ الرياض هذه الروابط للضغط على الجهات السياسية المتنوعة في اليمن لإحضارها إلى طاولة المفاوضات، والتوصّل إلى تسوية إذا لزم الأمر.

خامساً: آفاق النجاح

عُرف عن علي عبد الله صالح حبّه لتشبيه حكم اليمن المعاصر بـ «الرقص على رؤوس الثعابين»، وهو تشبيه يراد منه تبرير سياساته المتباينة والمتناقضة، كونها الوسيلة الوحيدة للمحافظة على مظهر سلطة مركزية في بلد انقساماته متأصلة. وعلى الرغم من جهود عبد ربّه الحميدة للنأي بنفسه علناً عن إرث سلفه، فالراجح أنه بدأ برقصة أشدّ بلبله وخطراً. يمكن ولو جزئياً إلقاء اللوم على الوضع الذي يجد الرئيس اليمني نفسه فيه، على عجزه عن التكيف مع نظام علي عبد الله صالح المصمّم بدقّة، بناء على مبدأ فرّق تسدّ، وعلى عجزه عن اعتماده. لكنّ انبعاث الطائفة الزيدية الجديد في شمالي اليمن، أطلق سلسلة حوادث تصعيدية سريعة قادت إلى نظام متقلقل أتاح للبيئات السياسية والأمنية في البلاد تحدّي المؤتمر الشعبي العام الحاكم وحزب الإصلاح. ويتعيّن على الرئيس اليمني الآن أن يوازن بين المطالب المتعارضة للحركات الإقليمية الناشئة التي لم يكن لها كبير وزن في صنعاء، وكذلك مطالب النخب السياسية التقليدية التي ترى أن مصالحها مهدّدة من قبل جهات حديثة التكوين برزت من المناطق الداخلية في البلاد. ومن الأمور التي ستصعب هذه المهمة حقيقة أن قاعدة الدعم السياسي للرئيس أخذت في الانكماش. لكنّ حكومة المصالحة التي شكّلت من منظور استراتيجي تدلّ على أنه يعي الحاجة

إلى الموازنة بين النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية في البلاد، وإن كان يواجه معارضة قوية من جميع الأطراف في الوصول إلى هذه الغاية.

وبالنظر إلى الانتقادات الشديدة التي يوجّهها فريق علي عبد الله صالح، والحوثيون، وإن بدرجة أقل، يُستبعد أن تكون الحكومة المستقبلية شبيهة بالحكومة التي أدلت بقسم اليمين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وتهديد كتلة الرئيس السابق بحجب الثقة البرلمانية، نذير سوء على الخصوص، أو سيكون مصدر قلق كبير للرئيس عبد ربه في المستقبل، مع أنه لا يُعرف إن كان المؤتمر الشعبي العام سيُفلح في جمع الأصوات البرلمانية الـ ١٥١ اللازمة للتصويت على حجب الثقة (يملك المؤتمر ٢٣٨ مقعداً من أصل مقاعد البرلمان اليمني الـ ٣٠١، لكنّ هذه المقاعدة موزّعة على المتشدّدين من أنصار الرئيس السابق وفريق صغير، لكنه معتدل وداعم للرئيس عبد ربه بوجه عام). وفي هذه الأثناء، سيستغلّ كل فريق سياسي نفوذه في الضغط على الرئيس لكي يُدخل تغييرات في التشكيلة. وسيواصل الحوثيون توسيع حضورهم الأمني في شتّى المناطق في شمال اليمن ووسطه، وسيواصل الرئيس السابق حشد أنصاره للتظاهر في صنعاء وعرقلة الإصلاحات، مستعيناً بأغلبيته البرلمانية، وسيواصل الحراك الجنوبي مهرجاناته الانفصالية وتحذيراته الاستفزازية للتدخّل الشمالي.

كما يُستبعد إجراء تغييرات جوهرية تتخطّى إطار تغيير بعض الوزراء لتشمل إعادة بناء ميزان القوى في الوزارة الجديدة، لأن الرئيس سيتوخّى الحذر من إمالة كفة الميزان بشكل واضح لصالح أي طرف. وبعد أسابيع، أو حتى شهور، من التأخيرات والمفاوضات المطوّلة، ستشرع الحكومة الجديدة في التعامل مع الإصلاح السياسي المطلوب بشدّة، مع أنها ستكون هشة وتتجاوزها باستمرار اتجاهات متعددة. وستكون قدرة الرئيس عبد ربه على إدارة هذه المصالح المتنافسة حاسمة، ولا سيّما أن صنعاء تتّجه نحو تحدّ هائل وطويل، وهو صياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات جديدة بحلول تاريخ طموح، هو ربيع العام ٢٠١٥ □